عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

خفض سعر النفط غاية سياسية عائمة

ورقة تحليلية

مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2014

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية 2014

مدخل

إن ما يشهده الاقتصاد العالمي الحالي من حالة قلق جراء استمرار انخفاض أسعار النفط، تزامناً مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض، ما هو إلا امتدادٌ لأثر تلك المادة في المعادلات السياسية/الاقتصادية، وذلك بحكم تنامي الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي والسياسات الاستثمارية والتنموية.

وفي الوقت الذي توقع فيه خبراء النفط أن تصل الاسعار سقف 120 دولاراً للبرميل بحكم حالات الصراع والتوترات السياسية التي تعصف بالمنطقة العربية، إلا أنّ التوقعات لم تأتِ بالشكل المفترض أن تكون عليه الامور، وهوت الأسعار إلى ما دون 80 دولاراً للبرميل، مما يدعو لتتدارس الأسباب والآثار والسيناريوهات المتوقعة.

ستتناول هذه الورقة الأسباب الكامنة وراء هذا الهبوط المفاجئ، وتتلمس انعكاساته السياسية والاقتصادية على إيران، وتداعيات هذا الفعل على الملف السوري. وقد تمّ اختيار إيران خصوصاً لأسباب عدة نذكر منها كونها مستهدف رئيس من هذا الهبوط نظراً لاعتماديتها على إيرادات النفط وواقعها الاقتصادي المتردّي بحكم العقوبات الأمريكية والأوروبية، ونظراً لما يشكله الانخفاض الحادّ في أسعار النفط من احتمالية تقليص دورها الإقليمي وتداعيات ذلك سياسياً على عدة ملفات أهمها الملف السوري.

أسباب راجحة وآثار محتملة

قامت السعودية بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوي خلال 3 شهور متتالية، وباعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية "مؤشر دبي وعمان"، بالإضافة إلى أنها خفضت أسعار النفط الثقيل الذي يتم تصديره إلى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من "مؤشر أرجوس" بنسبة 10%. حيث أنها زادت من انتاجها إلى 9.704 ملايين برميل يوميا في سبتمبر الماضي مقابل 9.597 ملايين في اغسطس. وعزت السعودية أسباب تخفيض الأسعار حينها إلى أنها تحاول المحافظة على عملائها أو كسب عملاء جدد في السوق[1].

ورغم وجود مبررات اقتصادية لسياسة إغراق الأسواق بالنفط، إلا أن ذلك لا ينفي أن هنالك دوافع سياسية راجحة، حيث تشير النتائج الأولية جراء هبوط الأسعار بأنها تصب في مصلحة السعودية والولايات المتحدة ضد خصومهم السياسيين وأن ذلك عائد لتفاهمات بين الطرفين على خلفيات عدة لعل أهمها: الملفين الأوكراني والسوري، ورشح أنه تمّ تداولها لدى زيارة الرئيس الأمريكي للسعودية في نيسان/إبريل الماضي، وفي الزيارة التي قام بها وزير خارجية امريكا جون كري إلى الرياض في أيلول/سبتمبر الماضي لدى لقائه الملك السعودي.

[1] - "أرجوس" هو مؤشر أسعار النفط الثقيل والمتوسط في أمريكا الشمالية والخاص بنفط المكسيك والسعودية. أما "مؤشر دبي وعمان" فهو مؤشر أسعار الخام الخفيف في الأسواق الآسيوية. **وللمزيد راجع رابط موقع صحيفة الرأي الالكتروني** التالي والذي يعرض المكاسب السياسية والاقتصادية للسعودية من تراجع أسعار النفط: http://www.raialyoum.com/?p=165577

ومما يعزز حسابات سياسة تخفيض سعر النفط، وهي الحسابات القائمة على اعتبارات جيوسياسية متعلقة بطبيعة التحولات الاستراتيجية في الدول العربية، أن السعودية وحلفاءها في هذه السياسة جعلت اجتماع الأوبك المقبل في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر (الشهر الحالي) أسيراً لهذا المتغير الجديد، وسترتبط حزمة الإجراءات المتوقعة بنتائج اجتماع سيسبق اجتماع الأوبك بثلاثة أيام فقط، وهو الموعد النهائي المعلن (24 نوفمبر) لإجراء المحادثات حول تقليص إيران لبرنامجها النووي.

وفيما يلي عرض لأهم المبررات السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تكون أسباباً لانخفاض سعر النفط:

1. **إثبات دور السعودية في سوق النفط الدولية**، وتطوير الشراكة مع دول أوروبا وآسيا المتعطشة للطاقة والتي تعاني من مشاكل بنيوية في اقتصادياتها [2].
2. **الضغط على إيران وتحجيم نفوذها** المتنامي وهو أحد أهم الهواجس السياسية الخليجية، فعملية الضغط المكلفة اقتصادياً لها تبريرها في هذا السياق خاصة مع القيمة المرتفعة للهدف الجيوسياسي المبتغى وراء ذلك.
3. إمداد **سياسة العقوبات المطبقة على روسيا** جراء موقفها من الأزمة في أوكرانيا بإجراءات قد تؤدي إلى تقوقع وانحسار نفوذها ودخولها في أزمة مالية خانقة.
4. **تعويض الدول الصناعية عن نفقاتها المخصصة لتمويل عملياتها العسكرية** في سوريا والعراق.[3]
5. ومن جهة التبرير الاقتصادي يمكن الإشارة إلى الأسباب التالية:

أ- **ارتفاع مخزونات النفط** في العالم ساهم في تخفيض الأسعار، وجاء كخطوة دفاعية لكبح جماح أي زيادة محتملة نتيجة الحرب.

ب- **التوقعات السلبية للنمو الاقتصادي العالمي** كان لها أثر في انخفاض أسعار النفط حيث خفضت من مستوى النمو المتوقع وهبطت بمستويات الثقة لمستقبل الاقتصاد.

ت- **ارتفاع سعر الدولار الأميركي** نتيجة بيانات اقتصادية داخلية ساهم في انخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي والمنتجات البتروكيماوية، وانخفاض النمو الاقتصادي في الدول الخليجية.

ث- **التخفيف من آثار طفرة النفط الصخري الأمريكية** حيث سيشكل إنتاجه أمراً غير مجدٍ اقتصادياً، مما يدفع واشنطن في النهاية إلى العودة لاستيراد النفط من المملكة السعودية.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية المتوقع حدوثها (من الناحية الاقتصادية) في حال استمرار انخفاض سعر النفط، فإنها تتوقف على مدى انخفاض الأسعار وطول استمرارها. وتشير التجارب التاريخية إلى انخفاض الثقة باستشراف أسعار النفط خصوصاً طويلة الأجل وبميل الأسعار إلى التقلبات الحادة في بعض الأحيان. وترفع التقلبات الحادّة والقوية أسعار النفط، خصوصاً طويلة الأجل، من مخاطر تبنّي وتغيير السياسات ذات الصلة بالطاقة، إلا أنه لا يمكن تجاهل الآثار المحفزة لكونها دافعة للغاية السياسية جراء تخفيض أسعار النفط، ومن هذه الآثار نذكر:

---

[2] - وذلك حسب ديبورا جوردون المدير المسؤول عن برامج الطاقة والمناخ في مؤسسة كارينجي.

[3] - يجدر التنويه هنا أن مبلغ التعويض يفوق بكثير حجم هذه النفقات. فإذا كان أعلى تقدير للمصروفات العسكرية لدول التحالف نصف مليار دولار خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول المنصرم، فإن المبلغ الذي وفره الاتحاد الأوروبي وحده جراء هبوط أسعار النفط في الشهر المذكور بلغ سبعة مليارات دولار على الأقل.

1- **رفع معدلات النمو العالمي** جراء التوقع بازدياد الطلب على باقي السلع والخدمات. وتراجع أسعار منتجات النفط الذي سيخفض من تكاليف المعيشة في الدول المحررة لأسعار النفط.

2- **ازدياد الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدول المستوردة للنفط**، حيث سيكون انخفاض أسعار النفط بشيرَ خيرٍ لاقتصادات الدول الأوروبية والصين، التي هي أكبر زبائن السعودية، بينما سيكون التأثير طويل الأمد مختلطاً في الولايات المتحدة بسبب مخاطر تراجع الاستثمار في النفط الصخري الذي أضاف نحو مليوني وظيفة خلال الأعوام الأربعة الماضية.

3- **تحسن الموازين الخارجية للدول المستوردة** حيث تزيد كميات النفط المتبادلة دولياً على 50 مليون برميل يومياً، ما يعني أن حجم التجارة الدولية سينخفض بنحو مليار دولار في اليوم وذلك على افتراض تراجع متوسط أسعاره بنحو 20 دولار للبرميل. وسيؤدي تراجع أسعار النفط إلى تحسن تلك الموازين[4].

4- **ارتفاع إنتاجية القطاعات المستخدمة للنفط** بسبب تراجع التكاليف، حيث ستنخفض تكاليف إنتاج تلك السلع والخدمات، ما سيساعد على خفض أسعارها أو رفع الأجور والأرباح في تلك السلع والخدمات أو بكل هذه الأمور مجتمعة.

وتجدر الملاحظة هنا إلى تداعيات تدني أسعار النفط على اقتصاديات الدول الخليجية على المدى القريب والمتوسط، وهو تأثير محدود يمكن أن يعوّضه المخزون الهائل لاحتياطي العملات الصعبة المتوفرة في خزائن تلك الدول فيمنع العجز في الميزانية.

وبناء على ما سبق، يمكن استنتاج ما يلي:

السعودية والولايات المتحدة والدول الأوروبية هي المستفيدة من هذا الانخفاض بالمعنى السياسي كونه ملفاً اقتصادياً يملك مرونة التطويع السياسي، كما أن إيران وروسيا ستكون بموقف اقتصادي حرج تعززه سياسة العقوبات، بينما الصين أكبر المستثمرين سيكون للفائدة الاقتصادية مبررٌ لحيادها السياسي على أقل تقدير. إلا أنه ينبغي إدراك أن الأثر الاقتصادي والمكسب السياسي المتوقع تلمّس نتائجه يرتبط ارتباطاً عضوياً بأهداف هذه السياسة وغاياتها ومدتها الزمنية.

[4] -سعود بن هاشم جليدان، آثار تراجع أسعار النفط العالمية، موقع الاقتصادية الالكتروني، الرابط:
http://www.aleqt.com/2014/10/26/article_899085.html

إيرانياً: انتكاسةٌ اقتصاديةٌ قد تفضي لتنازلٍ سياسيّ

يتحكّم بالاقتصاد الإيراني الريعي جملة من المحددات تؤثر على أدائه ومستواه بشكل عام، وتتعلق تلك المحددات بطبيعة التوجهات الإقليمية لإيران المتمثلة في النفوذ والتغلغل وامتلاك قوى فاعلة وضاغطة لتكون دولة إقليمية مؤثرة في المنطقة، وهذا له تكاليف اقتصادية مباشرة تتعلق بقيم التكلفة وبفواتير التنافس الدولي والإقليمي. فعلى سبيل الذكر أدّت العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على إيران جراء ملفها النووي جملة من التصدّعات الاقتصادية يتمثل أهمها في:

- **انكماش في الاقتصاد** في 2012 و2013. و**تهاوي للعملة الإيرانية** بسبب العقوبات بشكل كبير [5]، وعدم الأمل **بانتعاش حقيقي**، وبطالة وصلت عتبة 22 في المائة.
- **انخفاض الواردات النفطية الأوروبية** من إيران من 52.4 مليون طن في عام 1995 إلى 6.5 مليون طن في عام 2012. ومع انخفاض العائدات النفطية ظلّت إحدى مشكلات إدارة إيران للاقتصاد هي لجوء الحكومة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، بحيث يؤدي الاقتراض المتتالي وتراكم الديون إلى زيادة السيولة النقدية، التي تسهم في تأزيم مشكلة التضخم، ويقيناً يكاد يكون من المؤكد بأن تراجع عائدات النفط قد أدى إلى وقوع عجز في الميزانية. وعلى الرغم من عدم توافر تقديراتٍ رسمية [6].
- **عدم تحقيق الإيرادات الضريبية المتوقعة في إيران، حيث** بلغت إيراداتها الضريبية حوالي 330 تريليون ريال (نحو 10 مليار دولار) خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الإيراني الحالي بدءاً من 21 مارس وفقاً لقانون الموازنة العامة، وكان من المتوقع أن عائدات الضرائب في البلاد ستصل إلى 20 مليار دولار خلال السنة المالية الحالية.
- **إشكالية اتساع الفجوة بين الإنفاق الحكومي والموازنة غير النفطية** حيث يتوقع أن يزيد حجم عجز الموازنة غير النفطية إلى أكثر من 50 مليار دولار في لائحة موازنة سنة 2014-2015 [7].

وتشير التحليلات والدراسات إلى أن تداعيات تراجع سعر النفط على إيران يتأتى من كونها وضعت ميزانية العام الحالي على أساس أن سعر النفط 100 دولار للبرميل، وصادرات النفط 1.5 مليون برميل يومياً، وتفاءلت بعد أن وصلت أسعار النفط ذروتها في يونيو/ حزيران الماضي، عند 113 دولار للبرميل. الأمر الذي يشكل عباً سياسياً واقتصادياً عليها وهو سيؤدي إلى تضييق الخناق على إيران للتوصل إلى اتفاق نووي وضغطاً على الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي وعد إبان حملته الانتخابية بتحقيق "الازدهار الاقتصادي"، بالإضافة إلى أن تراجع سعر النفط يزيد من تكلفة الفرصة البديلة في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، لأن هذا يقلل نفوذ إيران على طاولة المفاوضات. وعلى إثر هذا الانخفاض المصحوب بالعقوبات المالية الأوروبية والأميركية وكذلك التوترات السياسية والعسكرية في سوريا والعراق لا يشجع هبوط أسعار النفط على

---

[5] - فالدولار الواحد كان يساوي 11 ألف ريال في سبتمبر 2011، لينخفض إلى 40 ألف ريال نهاية عام 2012، ليعود ويسجل ارتفاعا فيجري تداوله في مارس 2014 بنحو 27 ألف ريال". وطالما أن غالبية العقوبات لا تزال مفروضة، بما في ذلك العقوبات على الصادرات النفطية والمصارف،

[6] - للمزيد راجع الرابط http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/11/10/

[7] - تقرير مركز الجزيرة للدراسات "الدولة الريعية في إيران: عائدات النفط النمو والتضخم"
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/201465115628174474.htm

إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران الذي كان محل نقاش في أوروبا قبيل انخفاض الأسعار. ثم أغلق باب هذا النقاش لانتفاء الحاجة إلى إمدادات نفطية جديدة تتأتى من إيران.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك فرقاً بين الصدمة النفطية والهبوط المتدرج للأسعار. فبرغم محاولة إيران معالجة الصدمة بإعادة النظر في تقديرات ميزانيتها للسنة المالية 2015، وهذا ما يجرى فعلاً، لكن هذه المعالجة في لحظة يعاني فيها الاقتصاد اختناقاً حاداً ستحدث أضراراً اقتصادية ومالية واجتماعية جسيمة.

في سبيل الانفراج السوري: حرب النفط مدخلاً

تتعلق الحسابات الجيوسياسية في المشرق العربي عموماً بالإجابة على تساؤلين مترابطين (متلاحقين زمنياً) وهما:

1- علامَ ستفضي المفاوضات النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؟

2- علامَ سيتمخض الاجتماع الوزاري المقبل لأوبك؟

وتتحدّد الإجابتين بشكل عام على السلوك الإيراني في الجولة الأخيرة المرتقبة حيال ملفها النووي، وللإلمام بزوايا الإجابة سنحيط بالسيناريوهات المتوقعة ومآلاتها في الملف السوري وهي:

السيناريو الأول: إنجاز الاتفاق

اقتناع إيران بأن المهددات السياسية والاقتصادية بلغت أوجها وتنذر بانتكاسات اقتصادية ولن تفيد معها الإجراءات التقشفية والإصلاحات الضريبية وتغيير الاتجاهات التسويقية، فقيمة التمدد والأثر الخارجي تتطلب التفاعل مع بيئة إقليمية ودولية تحقق لها الوفرة الاقتصادية، وستشكل الأرباح المتوقعة فضاءً جيوسياسياً يقلّل الخسائر السياسية كما هو موضح:

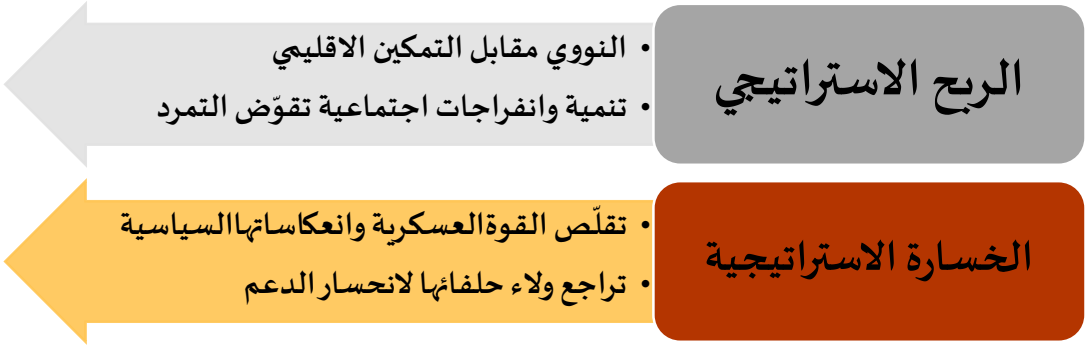

وبناءً على ذلك سيتطلب التعامل الإيراني مرونة مفاوضاتها النووية إذ أن المعادلة حتى تكون مقبولة يجب أن تفضي إلى مكاسب سياسية أهمها اليمن والعراق وسورية كمنافذ جيوستراتيجية، بالإضافة إلى مكسب دور الشرطيّ الممنوح لها أمريكياً، وهو أمر يبدو أنه مقبول أمريكياً في ظل اعتقاد الأخير بأن طيّ الملف النووي خلال الفترة الرئاسية الثانية لأوباما مطلب أول في قائمة الأولويات الأمريكية في المشرق.

الانعكاس السوري في ظل هذا السيناريو سيزيد قتامة المشهد الثوري سياسياً وعسكرياً، إذ ستزداد مطالب إعادة الشرعية لنظام الأسد وتمكينه مع ضمان مشاركة جزئية وشكلية للمعارضة في ظل تنامي "الإرهاب"، خاصةً كون تلك المطالب تعدّ مصالح مشتركة مع السعودية التي سيكون أولى قراراتها دفع المجتمعين في الأوبك بحكم ثقلها النفطي على تخفيض السقف الكلّي لإنتاج المنظمة.

إلا أن ما يعتري هذا السيناريو هو عدم توافق غاياته النهائية مع الأمن القومي للاعب التركي ومصالحه الاستراتيجية. كما أن هنالك لاعبٌ محلي "تنظيم الدولة" يتغذى خطابه التعبوي على "صفوي وصليبي" يسعى دائماً لإعاقة أي تسوية. وبالتالي من المرجح أن يبقى المشهد العام في سورية مشهداً غامضاً يعتري مسيرته الكثير من الانتكاسات التي لن تبقى مضبوطة ضمن حدود بدأت بالانهيار.

ومن وجهة النظر الأوروبية رغم توقع تراجع المكسب التنموي جراء انخفاض سعر النفط إلا أن تخفيف العقوبات على إيران سيحسّن هذا التراجع أمام سوق الاستثمارات الهائل في إيران.

السيناريو الثاني: تعنت إيراني

قد تبدو مفاضلة المكاسب والخسارات ليست ضمن محددات السياسة الخارجية الإيرانية التي تراهن على أوراق نفوذها في المنطقة في تقليل الخسائر بالإضافة إلى اتسام النظام السياسي الإيراني بالإيديولوجية المحفزة لتطوير وتحسين المواقع الجيوسياسية، فالواقع الاقتصادي والعسكري والسياسي في المشرق سيحتاج إلى ترتيبات وتفاهمات لن تستثني إيران وبالتالي الاستمرار في معاندة المجتمع الدولي حتى امتلاك القوة النووية التي من شأنه جعل إيران قطباً مهماً في النظام الإقليمي الجديد.

ويبرر هذا السيناريو من منظور الملف السوري أمران:

الأول: أن الحكومة الإيرانية لن تتراجع عن تورطها في اللعبة السورية الذي بات تورطاً استراتيجياً وباتت تنظر إلى الجغرافية السورية على أنه امتداد للجغرافية الإيرانية، كما يرتبط مصيرها بمصير النخبة السياسية الإيرانية التي تعتقد أن فشل نظام الأسد وحزب الله وباقي الميلشيات في سورية. وبما أن الغرب يتحدث عن تسوية سياسية في سورية، لن يكون التراجع هناك من مصلحتها (أي إيران) بعد أن استثمرت مليارات الدولارات الذي أتعب إيران اقتصادياً وأحدث أزمة **مالية ضربت الحرس الثوري الإيراني لتدخله في سورية الذي دفع إلى القيام بحملات** التبرعات المالية لتسديد نفقة التدخل في سورية. فإيران **تعاني اقتصادياً من إنفاقها على حروب النظام السوري والمليشيات التابعة لها** والتي قدّرت في آخر إحصائية بما يزيد عن 8 مليارات دولار (تعادل 3 % من ميزانيتها، ناهيك عن الأعباء الاقتصادية المتأتية من الاقتصاد السوري المتهاوي).

والأمر الثاني: المدخل الروسي البديل في ظل سياسات التقويض الدولية والقائم على امتلاك الورقة السياسية السورية عبر تفعيل مداخل الحلول السياسية.

إن هذا السيناريو يشكل حافزاً للولايات المتحدة والدول الخليجية النفطية لتطوير أداتيّ تقويض لنفوذ إيران:

1. الأداة الاقتصادية عبر الاستمرار في انخفاض سعر النفط ورفدها بمشاريع طاقة تحاصر المشاريع الإيرانية

2. الأداة السياسية القائمة على الدفع باتجاهين متلازمين نحو محور سعودي قطري تركي وتمكين عسكري وسياسي للمعارضة المعتدلة في سورية كون سورية هي جسر مشاريع الطاقة البديلة.

ومن شأن هذا السيناريو أيضاً إفراز تدافع سياسيات إقليمية ودولية من المرجح أن يكون لها أثر إيجابي على الملف السوري رغم إدراك الآثار السلبية للفترة الزمنية الطويلة التي ستتطلبها تلك السياسات. وهنا يجب التأكيد على أنّ هذا الأثر سيزداد مع استمرار انخفاض سعر النفط واستمرار العقوبات الإيرانية واحتمال تنسيق المصالح السعودية التركية حول اتفاقات خطوط الطاقة، الأمر سيشكل مدخلاً للاستعاضة عن النظام السوري الحالي.

السيناريو الثالث: المراوغة والتمديد

وهو **السيناريو الأكثرواقعية** حيث لا يمكن البناء واتخاذ قرارات حاسمة على سياسات ضغط غير مكتملة وتحتاج لفترات زمنية طويلة مصحوبة بحزمة إجراءات وتنسيقات وتفاهمات دولية، خاصة في ظل جغرافية مشرقية ملتهبة تتشابك وتتعارض فيها الرؤى وتحتاج حلولها العسكرية والسياسية إلى استراتيجيات معقدة ودقيقة. وفق هذا يرشّح أن تمدّد فترة المفاوضات النووية وألا تحسم في هذه الآونة، رغم توقع خروج اتفاق مبدئي، لكنه سيبقى شكلياً يبتغي مكاسب إعلامية ضيقة فقط.

إن ما يعزز فرص حدوث هذا السيناريو أيضاً هو استمرار الخلافات العميقة بين الطرفين سواء على الصعيد التقني والفني أو على صعيد الثقة المهتزة بين الطرفين. لذا سيأتي التأجيل مخرجاً ومصلحة مشتركة للطرفين، فالولايات المتحدة في ظل تعدد ملفاتها الدولية التنفيذية القائمة سيغدو إضافة ملف التصعيد السياسي والعسكري ضد إيران عبئاً له انتكاساته الاستراتيجية. أما إيران رغم كل الضغوط لا تزال ترى في ملفها النووي نقطة توازن استراتيجية اقليمياً ودولياً لا يمكن الاستغناء عنه إلا بمكاسب تعوض خساراتها لهكذا ملف. وعليه يتوقع استمرارها في المراوغة التي ستفضي تمديداً لفترة المفاوضات التي سيعلن أنها لن تتجاوز فترة أوباما الرئاسية، ولا سيما أن إيران تراهن دوماً على الملل الأمريكي وتقلّب طرق تعاملها في الشؤون الخارجية، وعلى تصدّع كتلة الشركاء في التضييق الاقتصادي على نظام طهران.

وعلى صعيد الملف السوري سيستمر التجاذب والتنافر في المشهد العسكري والسياسي وسيمضي كل الأطراف بتطويع هذا المشهد للضغط على الآخر من جهة ولتحسين ظروف ومناخ هذا المشهد بشكل يخفف من تنامي التهديدات الأمنية لأي محور من جهة أخرى.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org